

منهج المحدثين
في نقد متون الأحاديث النبوية

الدكتورة/ موزة أحمد محمد الكور
مدرس الحديث وعلومه بكلية الشريعة
جامعة قطر

المقدمة

يبرز هذا البحث المعايير والمقاييس التي وضعها علماء الحديث لنقد متون الأحاديث النبوية والتي شكلت في مضمونها نظرية النقد الداخلي للأحاديث وفق منهج علمي وعلقي صحيح قائم على قواعد منضبطة وأصول محكمة تدل على دقة بحثهم وعمق نظرتهم لمعنى الحديث من حيث فهمه ودرأة معناه وقبوله ورده فجاءت برهاناً ناطقاً على عنايتهم بنص الحديث النبوى ووافية بالغرض الذى وضع من أجله هذا العلم وهو صيانة سنة المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كل كدر وشوب والذب عنها وتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها .

النقد لغة : النقد والانتقاد تمييز الدراما وإخراج الزيف منها⁽¹⁾:

النقد اصطلاحاً : هو تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة والحكم على روتها تحريراً وتعديلأً⁽²⁾ .

نَسَأَةُ النَّقْدِ : بَدَأَ الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيبُ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْذُ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى نَطَاقِ ضِيقٍ جَدًّا إِذْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ نَدْرَ وَجُودَهُ وَكَانَ وَجُودَهُ مِنْ بَابِ التَّوْكِيدِ وَالْاسْتِيَاقِ لِلْطَّمَانِيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ .

ومن أمثلة ذلك : أن ضمام بن ثعلبة جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا محمد أتنا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، فقال : « صدق » قال : فمن خلق السماء ؟ قال : « الله » قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : « الله » قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل ؟ قال : « الله » قال : فبالذى خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : « نعم » قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلنا قال : « صدق » قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : « نعم » قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا قال : « صدق » قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال نعم : قال : « وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا قال : « صدق » قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال نعم : قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قال : « صدق » قال : ثم ولى قال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم ولا أنقص منهن فقال النبي ﷺ : « لئن صدق ليدخلن الجنة » ^(٣) .

فضمام هنا أراد أن يستوثق من النبي ﷺ ويسمع منه بنفسه ما بلغه عنه . وبعد وفاة النبي ﷺ اتسعت دائرة النقد واتخذت شكلاً آخر ، لشعور الصحابة بالمسؤولية الملقاة عليهم في الحفظ والتلبيغ . وهذا دعاهم إلى بذل الجهد والتحري والاحتياط والتشتت في قبول الأخبار عن رسول الله ﷺ . وكان

أبوبيكر قد وظفوا في المحافظة على السنة . يقول الذهبي في ترجمته : كان أبوبيكر أول من احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قبيصية بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ثم سأله الناس فقام المغيرة فقال : سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السادس فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن سلمة بمثل ذلك فأنفذه أبوبيكر رضي الله عنه^(٤) . وكذا عرف عن عمر بن الخطاب أيضاً التشدد في قبول الأخبار فهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب كما يقول الذهبي^(٥) ، روى الإمام مسلم عن المسور بن مخرمة قال : استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاصق^(٦) المرأة فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة^(٧) عبد أو أمة قال : فقال عمر : ائثني بمن يشهد معك ، قال : فشهد له محمد بن سلمة^(٨) . ويقول علي بن أبي طالب عن تحريره في قبول الحديث إني كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني به وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته وأنه حدثني أبوبيكر وصدق أبوبيكر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتظاهر ثم يصلي ثم يستغفر الله إلا غفر له ثم قرأ هذه الآية [والذين إذا فعلوا فاحشة . . .] إلى آخر الآية^(٩) . »

ثم سلك التابعون وأتباعهم منهج الصحابة في الاحتياط لقبول الحديث وحاولوا التثبت بكل وسيلة تضمن لهم صحة المروي وضبط ناقله . قال ابن حبان : ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر وذكر جماعة ثم قال : فجذّوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتّش عنها والتتفّقه فيها ولزوم الدين ودعوة المسلمين^(١٠) .

وهكذا اتسع النقد وبرزت مدارس نقدية متعددة كان لكل فرسانها الذين حافظوا على السنة النبوية لا لغرض دنيوي ولا لميل أو هو شخصي وإنما وفاء بواجب ديني شعارهم في ذلك أن هذا العلم دين فانظروا عنم تأخذون دينكم .

طرق نقد الحديث :

للنقد طريقتان : الطريقة الأولى نقد الإسناد أو النقد الخارجي واشترط العلماء لصحة الإسناد اتصاله وعدالة رجاله وضبطهم وسلامته من الشذوذ والعلة .

وأما الطريقة الثانية فهي نقد المتن أو النقد الداخلي ولا بد لصحة المتن من خلوه من الشذوذ والعلة فإذا سلم منها كان الحديث صحيح المتن . وهذه الطريقة هي موضوع البحث الذي سأتناول فيه جهود المحدثين في هذا النوع من النقد .

عوامل ظهور نقد المتن :

العامل الأول : الوهم والنسيان :

ويرز هذا العامل منذ مراحل النقد الأولى التي سبقت الفتنة ، ويقع الوهم للراوي بحكم ما جبل عليه الإنسان من الخطأ والغفلة ، إلا أن وجود الأوهام في بعض الروايات لا يقلل من أهميتها ولا ينقص من قدر أصحابها وإن كان علماء الحديث قد اشترطوا في راوي الحديث الصحيح صفة الضبط فليس معنى الضبط أن كل من أخطأ يرد حديثه ولا يقبل فالعصمة ليست لأحد ولكن المقصود من كان الغالب على حديثه الغلط وهذا ما نبه عليه الأئمة . قال سفيان الثوري : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط وإن كان الغالب عليه الغلط ترك . وقسم

ابن مهدي الناس إلى ثلاثة أنواع : رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وأخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، وأخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه⁽¹¹⁾ .

العامل الثاني : الوضع واختلاف الأحاديث ونسبتها كذباً وزوراً إلى رسول الله ﷺ :

ولهذا العامل مأرب شتى وأسباب مختلفة أهمها : الخلافات السياسية ، وتشوئية الإسلام وهذا ما قام به الزنادقة ، والتوصيل إلى الأغراض الدينية كالالتقرب إلى الملوك والأمراء أو استهلاك عوام الناس كما كان يفعل القصاص ، والعصبية للجنس والبلد واللغة ، والترغيب والترهيب لحث الناس على الخير وزجرهم عن الشر⁽¹²⁾ . فترتب على هذين العاملين قيام الجهابذة الحفاظ بتمحیص الأحاديث ونقدتها سندًا ومتناً .

نقد المتن عند الصحابة :

عني الصحابة بمتون الأحاديث بعرضها على ما تقرر عندهم من القواعد الثابتة والقاطع المعلومة من دلائل الكتاب والسنة فلم يكونوا يقبلون حديثاً يخالف كتاب الله أو المشهور من سنة رسوله ﷺ أو المعلوم من الدين بالضرورة واستعملهم لهذه القواعد إنما يكون عند وجود فرقة تقدح في صحة الحديث . ولكن ينبغي التنبيه هنا أن رد الصحابي لرواية صحابي آخر ليس معناه إنه على صواب فيما يراه لأن النقد مبني على الاجتهاد فما يراه أحدهم موجباً لنقد المتن قد لا يراه آخر كذلك وللصحابة اجتهادهم .

وفيها يلي استعراض بعض الأمثلة التي توضح نقد الصحابة لمتون السنة :

١ - عن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحدث فاطمة بنت قيس أن

رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكناً ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفأً من حصى فحصبه به فقال : ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر بن الخطاب : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول إمرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكناً والنفقة قال الله عز وجل : « لَا تُخْرِجُهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيِّنَةٍ » ^(١٣) .

فاعتبر عمر ما روتة فاطمة معارضًا لنص القرآن وهذا موضع خلاف بين العلماء والذي يهمنا هنا هو نقد الصحابة لمتون الأحاديث بعرضها على القرآن .

٢ - عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « توضأوا مما مست النار » ^(١٤) . وقد انتقد ابن عباس رواية أبي هريرة وكان نقاده منصباً على استبعاد أن يكون الطعام الحلال سبباً في نقض الضوء ، فقال : أتوضأ من طعام أجده في كتاب الله حلالاً لأن النار مسته ^(١٥) .

٣ - روى البخاري من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن بلاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ^(١٦) .

وروى البيهقي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن ابن أم مكتوم رجل أعمى فإذا أذن فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » . قالت : وكان بلال يبصر الفجر وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر ^(١٧) .

فعائشة هنا بنت نقادها لرواية ابن عمر على أن مؤذن الفجر ينبغي أن يكون مبصراً . أما مؤذن الليل فلا يشترط فيه أن يكون مبصراً فالأولى أن يكون بلاً مؤذن الفجر وابن أم مكتوم مؤذن الليل .

نقد المتن عند علماء الحديث :

أولى المحدثون متن الحديث عنابة باللغة وهذا ما تؤكده أول نظرة في تعريف علم الحديث يقول عز الدين بن جماعة : علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السندي والمتن^(١٨). وقد مهدت القواعد التي أرساها الصحابة لنقد المتن طريق ملن جاء بعدهم بل إن العناية بالأحاديث بعد الصحابة اتخذت شكلاً أوسع لظهور النقاد المتخصصين في ذلك مثل : سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ، ومن بعدهم وكيع بن الجراح وبيهقي بن سعيد القطان ، ومن بعدهم أمثال : أحمد بن حنبل وبيهقي بن معين . واعتبرت أقوال هؤلاء النقاد المرجع الأساسي في ميدان الجرح والتعديل .

وتتضح عنابة المحدثين بمتون الأحاديث فيها يلي :

أولاً : وضع قواعد اصطلاحية شاملة لنقد السندي والمتن :

اعتمد علماء الحديث نقد السندي والمتن في دراستهم لقواعد مصطلح الحديث وإذا كانوا قد ركزوا على السندي وأسبعوا الكلام عليه تقسيماً وتبسيطاً وبحثاً فليس معنى ذلك أن نقد المتن لم يكن مرعياً وملحوظاً عندهم بل لم يكن اهتمامهم بسند الحديث إلا من أجل التتحقق من أن المتن صدر عن رسول الله ﷺ ولذلك أفردوا لفحص المتن علوم تبين طرق التتحقق من صحته ووسائل كشف عيوبه وعلله وجاءت هذه العلوم متكاملة شاملة لدراسة المتن في جوانبه المتعددة .

١ - فهناك علوم المتن المتعلقة بقائلها وهي :

- ج - الحديث الموقوف .
- د - الحديث المقطوع .
- أ - الحديث القدسي .
- ب - الحديث المرفوع .

٢ - علوم شارحة للمتن :

- ج - ناسخ الحديث ومنسوخه .
- د - مختلف الحديث ومشكلة .
- أ - غريب الحديث .
- ب - أسباب ورود الحديث .
- ه - محكم الحديث .

- ٣ - علومك نشأت من مقابلة المتن المروي بالروايات الأخرى لمعرفة تفرد الحديث وتعدد الرواية مع الاتفاق واختلاف روایاته :
- أ - من حيث التفرد فهناك الغريب ، والفرد .
 - ب - ومن حيث تعدد رواية الحديث مع اتفاقهم هناك ، المواتر ، المشهور ، العزيز ، المستفيض ، التابع ، الشاهد .
 - ج - ومن حيث اختلاف رواية الحديث فهناك : الشاذ ، المحفوظ ، المعروف ، المنكر ، زيادات الثقات ، المضطرب ، المقلوب ، المدرج ، المصحّف ، المعلل^(١٩) .

ثانياً : اهتمامهم بسلامة المتن من العيوب :

تعرض المحدثون لكل أنواع العيوب التي تؤثر في الحديث وتقدح في صحته وعيوب المتن هي :

أ - الشذوذ : الشاذ في اللغة : المنفرد عن الجماعة ، شذ يُشذ ويُشذ شذوذًا إذا انفرد^(٢٠) .

والحديث الشاذ في اصطلاح المحدثين : ما يرويه الثقة مخالفًا لرواية من هو أوثق منه لكترة عدد أو زيادة حفظ ويسمى مقابلة الحديث المحفوظ^(٢١) .

ومن أمثلته :

- ما أخرجه الدارقطني في سنته من حديث عائشة وصحح إسناده أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم^(٢٢) .

ووجه الشذوذ في المتن أن الثابت في فعله ﷺ هو المواظبة على قصر الصلاة في السفر ولذلك قال ابن حجر : والمحفوظ عن عائشة من فعلها^(٢٣) .

- ما رواه الترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : «إذا صل أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه»^(٢٤) قال البيهقى : خالف عبد الواحد العدد الكبير في هذا فإن الناس إنما رواه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا اللفظ^(٢٥).

ب - الإدراج : وهو في اللغة لف الشيء في الشيء^(٢٦) :
والحديث المدرج اصطلاحاً : ما كانت فيه زيادة ليست منه^(٢٧) .
ومدرج المتن وقوع كلام فيه ليس منه بلا فصل وهو ثلاثة أقسام :
١ - أن يكون الإدراج في أول الحديث وهو قليل وسببه أن الراوى يقول
كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوم
السامع أن الكل حديث ومثاله : ما رواه الخطيب من رواية أبي
قطن وشابة - فرقهما - عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة
قال : قال رسول الله ﷺ : «أسبغوا الوضوء ويل للأععقاب من
النار» فقوله : (أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبي هريرة كما بين
في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن
أبي هريرة قال : «أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال : ويل
للأععقاب من النار» .

قال الخطيب : وهم أبو قطن وشابة في روايتهما له عن شعبة على
ما سقناه ، وقد روا الجم الغفير عنه كرواية آدم^(٢٨) .
٢ - أن يكون في وسط الحديث وهو أقل من الأول ومن أمثلته : حديث
عائشة في بدء الوحي كان النبي ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه
- وهو التعبد - الليليات ذات العدد فقوله - وهو التعبد - مدرج في
كلام الزهري^(٢٩) .

٣ - أن يكون الإدراج في آخر المتن ومثاله : حديث أبي هريرة مرفوعاً : « للعبد الملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد وبرأمي لأنبيات أن أموت وأنا ملوك »^(٣٠).

فقوله : والذي نفسي بيده . . . إلخ من كلام أبي هريرة إذ يستحيل أن يصدر ذلك من النبي ﷺ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرها^(٣١).

كيف يعرف الإدراج :

يدرك الإدراج بأمور : كورود الحديث من طريق آخر لا تذكر فيه الزيادة المدرجة ، أو إقرار الراوي بذلك ، وقد يكون بالتنصيص عليه من الأئمة المطهرين ، أو باستحالة صدور مثل ذلك عن رسول الله ﷺ^(٣٢).

حكم الإدراج :

الإدراج حرام بإجماع أهل الحديث والفقه قال ابن السمعاني وغيره : من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ومن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين ، واستثنى السيوطي من ذلك ما أدرج لتفسير لفظ غريب^(٣٣) . ومن أشهر المصنفات في المدرج . الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ، وتقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر .

ج - القلب : لغة : هو تحويل الشيء عن وجهه^(٣٤) .
واصطلاحاً : هو : الحديث الذي انقلب فيه على واو بعض متنه أو اسم راو في سنته أو سند متن آخر^(٣٥) .

ومقلوب المتن : هو ما وقع الإبدال في متنه ومن أمثلته : - حديث سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ففيه : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شهاله »^(٣٦) . فهذا مما انقلب

على أحد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شرطه ما تنفق يمينه^(٣٧). كما في صحيح البخاري .

- وحديث ابن عمر : رقيت فوق بيت حفصة فإذا أنا بالنبي ﷺ جالساً على مقعده مستقبل القبلة مستدبر الشام^(٣٨) .

فهذا مقلوب وال الصحيح ما رواه البخاري عن ابن عمر قال : ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام^(٣٩) .

ومن القلب في المتن أن يجعل الرواية متن حديث على إسناد آخر يجعل إسناده متن آخر مثل ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري إذ قلبا له مائة حديث وسألوه عنها امتحاناً لحفظه فردها على ما كانت عليه قبل القلب ولم ينطليء في واحد منها .

وقد يعمد بعض الرواة القلب بقصد الإغراب وترغيب الناس بما يروون وهذا لا يجوز لأن فيه تغييراً للحديث وهو من عمل الوضاعين .

وأحياناً يقع القلب من الرواية عن غفلة وسهو من غير قصد وهذا يخل بضبه إن تكرر وقوعه منه^(٤٠) .

ومن أشهر ما ألف فيه كتاب رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادي .

د - الاضطراب : وهو اختلاف روایات الحديث في رويه البعض على وجه والبعض على وجه آخر مخالف له بحيث تكون جميع الروایات متساوية في القوة ولا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح أما إذا ترجحت إحدى الروایات على الأخرى فالحكم لها وتزول بذلك صفة الاضطراب عن الحديث .

وقد يقع الاضطراب من راو واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة وقد يقع من جماعة بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف الروایة

الأخرى^(٤١). وينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى : مضطرب في السند ومضطرب في المتن ومثاله : حديث أنس في البسمة في الصلاة قال : « صلیت خلف النبي ﷺ وأبی بکر وعمر وعثمان فکانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذکرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها^(٤٢) ».

قال السيوطي في التدريب : أعلمه ابن عبد البر بالاضطراب والمضطرب قد يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك^(٤٣).

ومن المصنفات فيه : كتاب المقرب في بيان المضطرب لابن حجر .

هـ - التصحيف : وهو تغيير الكلمة في الحديث لفظاً أو معنى . واهتمام المحدثين بما يقع في الأحاديث من التصحيف والتحريف دليل على دقتهم وشدة ضبطهم للفاظ الحديث غالباً ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ الحديث من الصحف لذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عنمن هذا شأنهم وحثوا على تلقيه مشافهة من الشيوخ .

ومن أمثلة التصحيف في المتن :

- حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ « احتجر في المسجد »^(٤٤) صحفه ابن لميعة فقال : من احتجم في المسجد^(٤٥) .

- قول أبي موسى العنزي : نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث : أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم . وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلى^(٤٦) .

و- العلة : اتجهت عنابة المحدثين إلى البحث في متون الأحاديث التي ظاهراها الصحة فكشفوا عن علل غامضة فيها تخل بسلامتها . ويعتبر علم علل الحديث من أجل علوم الحديث وأغمضها لكون الجرح ليس مدخلاً لمعرفته لأن حديث المجرور ساقط ولأن العلة تكثر في أحاديث الثقات بأن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً^(٤٧) . وقد يطلق المحدثون العلة أحياناً على أي مطعن موجه للحديث ككذب الراوي وغفلته وسوء حفظه كما أطلقها بعضهم على أسباب لا تقدح في صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة^(٤٨) .

والعلة تقع في الإسناد ويقتصر أثراها عليه وقد تؤثر في المتن أيضاً مثل الإعلال بالإرسال والانقطاع . ومثال العلة الواقعة في السند والقادحة فيه وفي المتن حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس مجلساً فكثر لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك^(٤٩) .

قال الحاكم : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح قوله علة فاحشة ثم روى أن الإمام مسلم جاء إلى البخاري وسئل عنه فقال : هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل قال : حدثنا وهيب قال : حدثنا سهيل بن عون بن عبد الله من قوله وهذا أولى فإنه لا يذكر موسى بن عقبة سهلاً من سهيل^(٥٠) .

وقد تقدح العلة في المتن ومثال ذلك ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صلیت خلف النبي ﷺ وأبی بکر

وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها^(١).

وذكر السيوطي في التدريب أن هذا الحديث تسع علل^(٢).

ثالثاً : اهتمامهم بصفة روایة الحديث لفظاً ومعنى :

الأصل في الحديث أن يروي بنفس اللفظ الذي تلقاه الراوي دون نقص حرف أو زيادة حرف أو تغيير أو أي تعديل فيه وبغير لحن ولا تصحيف فإن فعل غير ذلك يكون قد تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل وهذا يتطلب من الراوي أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن ويأخذ الحديث من أفواه العلماء وأهل المعرفة بهذا الشأن . لذلك لا نجد خلافاً بين العلماء في أن الجاهل بالعربية ومن لا معرفة له بالألفاظ وفهم المعاني يجب عليه ألا يروي الحديث إلا على اللفظ الذي سمعه واحتلقو في جوازها لأهل العلم بالنحو والصرف ومدلولات الألفاظ فشدد الكثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين فلم يجيزوا الرواية بالمعنى مطلقاً . يقول الأعمش مصوراً تشدد الرواية بالحروف : كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخسر من النساء أحاب إليه من أن يزيد فيه وافاً أو ألفاً أو دالاً وأن أحدهم يخلف اليوم على السمكة أنها سمينة وإنها لمهزولة^(٣).

وقد بعضهم المنع بأحاديث رسول الله ﷺ المرفوعة وأجازها فيما سواه ، وجوزها البعض إذا لم يحضر الراوي اللفظ الأصلي لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما فلا مانع من روایته بمعناه إذا أمن الزلل والخطأ لأنه يجب عليه التبليغ وامتناعه يكون كتماً للأحكام ، وعكس بعضهم فأجازها لمن حفظ اللفظ ليتمكن من التصرف فيه دون من نسيه .

وأما جمهور العلماء فقد ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى لأهل العلم بالمعنى وهذا هو الظاهر من عمل الصحابة والسلف فكثيراً ما ينقلون المعنى الواحد

في أمر واحد بلفاظ مختلفة وما ذلك إلا لأن معولهم على المعنى دون اللفظ ، كما يدل عليه جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى^(٥٤) .

وبحب التنبيه هنا إلى أنه لا يسوغ لأحد الآن روایة الحديث بالمعنى إلا على سبيل التذكير بمعانیه في المجالس وأما الاحتجاج وإيراد الحديث روایة فلا يجوز إلا باللفظ^(٥٥) .

كما ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يراعي جانب الاحتياط فيقول عقب روایته : « أو كما قال » « أو نحو هذا » كما كان يفعل ابن مسعود وأبوالدرداء وأنس وغيرهم^(٥٦) .

اختصار الحديث :

وذلك بأن يروي المحدث بعض الحديث ويحذف البعض الآخر وقد منع منه بعض العلماء بناء على منع الروایة بالمعنى والصحيح الذي عليه أكثر المحدثين جواز ذلك بشرط أن لا يكون المحذف متعلقاً بالمذكور ولا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بالحذف فما نقله في هذه الحالة وما تركه يكون خبرين منفصلين من أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر فيجوز الاختصار^(٥٧) . هذا إذا لم يخش الرواوى أن يتهم بأنه زاد في الأول ما لم يسمع أو أخطأ بنسیان ما سمع فإن خاف ذلك فينبغي أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تماماً^(٥٨) .

الزيادة في المتن :

ويقصد بها ما يتفرد به الثقة من زيادة لفظه أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره وخالف العلماء في حكمها فمنهم من قبلها مطلقاً ، ومنهم من ردتها مطلقاً ، ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة قبلها من غيره .

وتنقسم الزيادة في المتن إلى ثلاثة أقسام :

الأول : زيادة فيها مخالفة لما رواه الثقات فهذه حكمها الرد . ومن أمثلتها : زيادة يوم عرفة في حديث : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدهنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب »^(٥٩) فإن الحديث من جميع طرقه بدونها وإنما جاء بها موسى بن علي بن رياح عن أبيه عن عقبة ابن عامر .

الثاني : زيادة ليس فيها منافاة أو مخالفة لما رواه الثقات فهذه حكمها القبول لأنها بمثابة خبر منفصل تفرد به الراوي فيقبل منه . ومثالها : ما رواه مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي صالح عن أبي هريرة من زيادة كلمة « فليرقه » في حديث ولوغ الكلب^(٦٠) ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش فتكون كخبر تفرد به علي بن مسهر وهو ثقة فتقبل منه تلك الزيادة .

الثالث : ما يقع بين المرتبتين كزيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ومن أمثلتها : حديث : « جعلت لنا الأرض مسجداً وجعل تربتها لنا طهوراً^(٦١) » فهذه الزيادة (تربتها) تفرد بها أبو مالك الأشجعي وسائر الروايات لفظها : وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً .

ووجه تردد هذا القسم بين القسمين : أنه يشبه الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام المعنى لشموله جميع أجزاء الأرض ، وما رواه المفرد مخصوص بالتراب وفي ذلك مغایرة في الصفة ونوع مخالفة تختلف بها الحكم ويشبه القسم الثاني من حيث لا منافاة بينها باللفظ المزدوج حيث خص التيمم بالتراب . ومذهب الشافعي وأحمد قبول هذه الزيادة^(٦٢) .

رابعاً : نقد المتن وفق مقاييس عامة :

أرسى المحدثون أصولاً عامة وقواعد كلية ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر إلى إسناده وهي شاهدة على سعة فهمهم ونظرتهم الثاقبة قال الخطيب البغدادي : (لا يقبل خبر الواحد في منفأة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به)^(٦٣). وقال أيضاً : (وكل خبر واحد دل العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبار أو الإجماع أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته ووجد خبر آخر يعارضه فإنه يجب اطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح اللازم لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال)^(٦٤) وقال ابن الجوزي : إن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ لا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهما ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل فكل حديث رأيته يخالف المعمول أو ينافق الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره^(٦٥).

وسئل ابن القيم : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنته فقال : (إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمة ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والأثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهي عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويخبه ويذكره ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبوع مع متبعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس له ذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ومذاهبهم)^(٦٦).

- ويمكن جمع القواعد التي احتكم إليها المحدثون في نقد متون الأحاديث فيما يأتي :
- أ - مخالفة القرآن الكريم .
 - ب - مخالفة الثابت من السنة والسيرة النبوية .
 - ج - مخالفة الواقع والمعلومات التاريخية .
 - د - مخالفة العقل أو الحس .
 - ه - سماحة الحديث واشتماله على مجازفات .

مخالفة القرآن الكريم :

ما لا شك فيه أن أي حديث يخالف نصاً قرآنياً فهو مردود وليس من كلام النبي ﷺ ولكن لكي تتحقق هذه المخالفة يجب أن لا يتحمل النصان التأويل فإن احتمل ذلك أحدهما أو كلاهما أمكن الجمع بينهما ولا يرد الحديث على أن يكون الجمع مقبولاً بعيداً عن التكلف والتعسف .

ومن أمثلة الروايات التي نقدت متونها لمخالفتها للقرآن الكريم :

- ١ - حديث أبي هريرة : « خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء ويث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيها بين العصر إلى الليل »^(٦٧) .

هذا الحديث ينص على أن مدة الخلق سبعة أيام وهذا يخالف ما أخبر به الله من أنه خلق السموات والأرض وما بينها في ستة أيام وقد جاء ذلك صريحاً في سبع آيات منها قوله تعالى : « إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُعْشِي الْأَيَّامَ الْأَنَهَارَ »^(٦٨)

وقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ »^(٦٩). وقد تكلم في هذا الحديث ابن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الأحبار وأن أبا هريرة سمعه منه ولكن اشتبه على بعض الرواية فجعله مرفوعاً^(٧٠).

٢ - حديث : « سب أصحابي ذنب لا يغفر » فهذا مناقض للقرآن الكريم لأن الله علق ما دون الشرك على المغفرة قال ابن تيمية : هذا كذب على النبي ﷺ وقد قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ »^(٧١).

٣ - حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لا يدخل الجنة ولد الزنا ولا شيء من نسله إلى سبعه آباء » ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من ثلاثة طرق وبعد أن بين علل أسانيدها قال : هذه الأحاديث تحالف الأصول وأعظم ما في قوله تعالى : « لَا تُزِرُّ وَارِدٌ وَزَرٌ أُخْرَى »^(٧٢). فالقرآن يؤكّد المسؤولية الفردية للإنسان عن سعي نفسه ولا يحمل ذنبه غيره قال تعالى : « وَأَن لَّيْسَ لِلإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى »^(٧٣) وقال تعالى : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا »^(٧٤).

٤ - حديث : « الوائدة والمؤودة في النار »^(٧٥). ومثله أيضاً حديث سلمة بن يزيد الجعفي قال : انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ فقلنا : يا رسول الله إن أمّنا ملائكة كانت تصلّي الرحم وتقرّي وتفعل وتفعل هلكت في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً قال : لا قلنا : كانت وأدت أختاً لنا في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً قال : الوائدة والمؤودة في النار إلا أن يدرك الوائدة الإسلام فيعفو الله عنها^(٧٦).

هذا الحديث يحكم على المؤودة بالنار وهو ما يتعارض مع قوله تعالى : **﴿وَإِذَا أَمْوَادَهُ مُسِيَّتٌ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِّلَتْ﴾**^(٧٧) فإذا كانت الوائدة في النار فما ذنب المؤودة ليحكم عليها بالنار أيضاً ولذا يكون هذا الحديث مردوداً .

- مخالفة الثابت من السنة :

الأصل في النصوص الشرعية ألا تتعارض وإذا افترض وجود تعارض بين نصين وأمكن الجمع بينهما بعيداً عن التأويلات المتكلفة بحيث يعمل بكل منها فلا حاجة لرد أي واحد منها والترجح بينها لأن الترجح يعني إهمال أحدهما وتقديم الآخر عليه أما إذا كان بينها اختلاف لا يمكن معه الجمع فلابد من الترجح .

ومن أمثلة الأحاديث المناقضة للثابت من السنة :

١ - حديث «أن الناس يدعون يوم القيمة بأمهاتهم لا بآبائهم»^(٧٨) . وهو باطل لمخالفته للأحاديث الصحيحة فقد روى البخاري خلافه من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : «إن الغادر ينصب له لواء يوم القيمة فيقال هذه غدرة فلان ابن فلان»^(٧٩) . ففي هذا الحديث رد على من زعم أن الناس لا يدعون يوم القيمة إلا بأمهاتهم ستراً على آبائهم . وأخرج ابن عدي عن أنس مثل هذا الحديث وحكم عليه بالنکارة^(٨٠) .

٢ - حديث : «من أهديت له هدية ومعه قوم جلوس فهم شركاؤه فيها»^(٨١) قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ وكذا قال البخاري عقب إيراده له تعليقاً ويدرك عن ابن عباس أن جلسائه شركاؤه ولم يصح ثم أورد ما يخالفه من حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال : «اشتروا له سناً» ليستدل به على أن

النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره^(٨٣).

- مخالفة الثابت من السيرة النبوية :

من الضوابط التي استخدمها علماء الحديث عرض الأحاديث النبوية على السيرة فهناك أحداث ثبتت صحتها وموافقتها لما جاء في سيرة النبي ﷺ فإذا جاءت روایة على أنها من الحديث النبوي وخالفت شيئاً ثابتاً في السيرة فلا شك أن هذا دليل على عدم صحتها.

ومن الأمثلة على ذلك :

١ - روى الترمذى في قصة خروج النبي ﷺ إلى بلاد الشام مع عمه أبي طالب أن الراهب الذى لقوه نصح بعوده محمد وفي آخرها أن أبا طالب رده وبعث أبو بكر معه بلاً^(٨٤).

ولا شك أن قوله وبعث أبو بكر معه بلاً مخالف للثابت من السيرة وهو أن بلاً اشتراه أبو بكر بعد بعثة النبي ﷺ وما خرج النبي ﷺ إلى الشام مع عمه كان له من العمر اثنتا عشرة سنة ولعل بلاً لم يكن قد ولد بعد وما خرج في المرة الثانية كان له قريب من خمس وعشرين سنة ولم يكن مع أبي طالب وإنما كان مع ميسرة^(٨٥).

٢ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « للعبد الملوك الصالح أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أبي لأحبيت أن أموت وأنا مملوك »^(٨٦). والذي قرأ وعرف سيرته ﷺ يكاد يجزم بأنه ما كان ليتمنى الرق وأن يموت وهو مملوك ثم أن أمه لم تكن حية حتى يبرها.

وقد روى الإمام مسلم الجزء الأول من الحديث مرفوعاً وما بعده موقوفاً من كلام أبي هريرة هكذا « والذي نفس أبي هريرة بيده لولا

الجهاد...» ثم زاد وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى مات أمه لصحتها^(٨٧). وهذا يؤكد أن الفقرة الأولى من الحديث ليست من كلام النبي ﷺ.

مخالفة الواقع والمعلومات التاريخية :

إذا اشتمل الحديث على ذكر وقائع تاريخية مخالفة لأمر تاريخي قد ثبت ثبوتاً جازماً كان ذلك دليلاً على أن الحديث مردود ومن أمثلة ذلك :

١ - حديث وضع الجزية عن أهل خيبر وقد بين ابن القيم كذبه من عدة وجوه^(٨٨) :-

أحدها : أن فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد توقي قبل ذلك في غزوة الخندق.
ثانيها : أن فيه « وكتب معاوية بن أبي سفيان » ومعاوية إنما أسلم زمن الفتاح .

ثالثها : أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ ولا يعرفها الصحابة ولا العرب وإنما نزلت بعد عام تبوك .

رابعها : أن فيه « وضع عنهم الكلف والسخر » ولم يكن في زمانه كلف ولا سخر ولا مكوس .

خامسها : أن مثل هذا الأمر مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث وينفرد بعلمه ونقله اليهود .

سادسها : أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم فإنهم حاربوا النبي ﷺ وقاتلوا ثم أنه ﷺ لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معادتهم له كأهل اليمن وأهل نجران فكيف يضعها عن أهل خيبر مع شدة معادتهم له .

سابعها : ان النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية لكانوا أحسن حالاً ولم يحسن بعد فإن أهل الذمة الذين يقررون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم ، وديارهم وهؤلاء أخرجوا ونفوا من دياركم فكيف يجتمع هذا وهذا .

ثامنها : أن هذا لو كان حقاً لما اجتمع الصحابة والتابعون والفقهاء كلهم على خلافه فلم يقل أحد منهم لا تجب الجزية على أهل خير بل قالوا هم وغيرهم في الجزية سواء وعرضوا بهذا الكتاب المكذوب وصرحوا بكل ذهابه .

٢ - حديث علي بن أبي طالب قال : « عبد الله عز وجل مع رسول الله ﷺ سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة » ^(٨٩) .
رد العلماء هذا الحديث لمخالفته للثابت من التاريخ فقد حكم عليه ابن الجوزي بالبطلان وأورده في الموضوعات وضعف جميع طرقه ثم أبطلها من حيث مخالفتها لتقدير إسلام خديجة وأبي بكر ولأن عمر أسلم بعد البعثة بست سنين بعد أربعين فكيف يصح أنه عبد الله قبل أن يعبده أحد بسبعين سنين ^(٩٠) .

- مخالفة العقل :

إن الأحاديث النبوية لا يمكن أن تخالف حكم العقل . فإن أي نص نبوى يخالف حكم العقل يكون مردوداً والمقصود بالعقل هنا العقل المستثير بالكتاب والسنّة لا العقل المجرد وهنا تختلف أنظار العلماء وتتنوع اجتهاداتهم فقد يصح بعضهم حديثاً ويرده غيره لمخالفة العقل عنده ولكن الذي ينبغي للعقل عدم المجازفة برد الحديث لأدنى شبهة وعدم قبول التأويلات المتكلفة .
ومن أمثلة تلك الأحاديث :

١ - أحاديث التسمية بمحمد وأنها تنجي من النار وتبعد عن الفقر :
كحديث : من ولد له مولد فسيه حمداً - تبركاً به - كان هو والولد في
الجنة .

و الحديث : لا يدخل الفقر بيتاً فيه اسمى .
و الحديث ما من مسلم دنا من زوجته وهو ينوي إن حبت منه أن يسميه
محمدأ إلا رزقه الله ولداً ذكرأ^(٩١) .

و هذه الأحاديث كلها مخالفة للعقل . فنية التسمية بمحمد لا علاقة له
بكون الجنين ذكراً والتسمية به لا ينفي الفقر عن أهل البيت فانتفاؤه لا
يكون إلا بالسعى في طلب الرزق والنجاة من النار لا يضمنه الاسم
ولأنها النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح .

٢ - حديث من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً :
قال الألباني : إن متن هذا الحديث لا يصح لأن ظاهره يشمل من صل
صلاة بشرطها وأركانها بحيث أن الشرع يحكم عليها بالصحة وإن كان
هذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي فكيف لا يزداد بهذه الصلاة
إلا بعداً إن هذا مما لا يعقل ولا تشهد له الشريعة ثم نقل قول ابن تيمية
إن الحديث ليس ثابت عن النبي ﷺ لأن الصلاة لا تزيد صاحبها بعداً
على كل حال بل الذي يصلى خير من الذي لا يصلى وأقرب إلى الله وإن
كان فاسقاً^(٩٢) .

٣ - ما رواه ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن عباس قال : لما عرج
بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة وأراه الله من العجائب في كل سماء فلما
أصبح جعل يحدث الناس من عجائب ربه فكذبه من أهل مكة من
كذبه وصدقه من صدقه فعند ذلك انقض نجم من السماء فقال
النبي ﷺ : في دار من وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي قال :

فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب فقال أهل مكة :
ضل محمد وغوى وهوى إلى أهل بيته ومال إلى ابن عمه علي فنزلت سورة
النجم ^(٩٣) .

حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بالوضع ثم قال : والعجب من
تغفيل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا يصح في العقول من أن
النجم يقع في دار ويثبت حتى يرى ومن بلده أنه وضع هذا الحديث على
ابن عباس وكان ابن عباس زمن المراجج ابن ستين فكيف يشهد تلك
الحالة ويرويها ^(٩٤) .

- مخالفة الحسن :

رويت أحاديث تخالف الواقع المحسوس وهذا لا خلاف في عدم ثبوتها
وليس معنى ذلك أن كل ما يخبر به النبي ﷺ يجب أن يكون مدركاً بالحواس
بل إن أخبر بأمر لا تدركه الحواس يجب التسليم به أما الإخبار بأمر تدرك
الحواس خلافه فهذا لا يكون ومن أمثلة ذلك :
١ - حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « أكذب الناس الصياغون
والصواغون » .

قال ابن القيم : الحسن يرد هذا الحديث فإن الكذب في غيرهم أضعافه
فيهم كالرافضة والكهان ورد على من أراد أن يؤول الحديث تأويلاً بعيداً
متتكلفاً فقال : وقد تأوله بعضهم على أن المراد بالصياغ : الذي يزيد في
الحديث ألفاظاً تزيمه والصواغ : الذي يصوغ الحديث ليس له أصل
وهذا تكلف بارد لتأويل حديث باطل ^(٩٥) .

٢ - حديث : « إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل على صدقه » :
رد ابن القيم الحديث حيث قال : وهذا إن صح عند بعض الناس سنده
فالحسن يشهد بوضعه لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ولو

عسس مئة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق^(٩٦) . وحكم عليه البيهقي بالنكارة وقال غيره : هذا باطل وإن كان سنته كالشمس إلا أن النبوي قال في فتاويه له أصل أصيل^(٩٧) .

٣ - أورد ابن القيم من الروايات التي يكذبها الحسن « عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمعة قدس فيه سبعون نبياً ». وعلق عليه بقوله : إن أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود ولو قدس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء فكيف بسبعين نبياً وقد سماه الله تعالى « أدنى »^(٩٨) ونعني على من اختاره على المن والسلوى وجعله قرين الثوم والبصل ثم ذكر من مضاره تهيج السوداء والرياح الغليظة وضيق النفس والدم الفاسد ، ويعتقد ابن القيم أن هذا الحديث من وضع اليهود أو أشباههم^(٩٩) .

٤ - الأحاديث التي وضعت في فضل الباذنجان كلها يكذبها الواقع المحسوس ك الحديث : « الباذنجان لما أكل به » ، و « الباذنجان شفاء من كل داء » . وهذا ما لا يقره الواقع فلو أكل الباذنجان فغير ليتساغني لم يفده الغنى أو جاهم ليتعلم لم يفده العلم أو مريض ليشفى لما نفعه بل إنه قد يزيد كثيراً من الأمراض شدة كالحمى والسوداء وعد ابن القيم من الأمراض التي يسببها الباذنجان : السرطان والجلد^(١٠٠) .

- سماحة الحديث واشتماله على مجازفات :

اشتمل كثير من الأحاديث على مجازفات تنادي على وضعها واحتلاقتها على رسول الله ﷺ ومنها أيضاً ما دلت سماجته ورकاكة معناه وضعف أسلوبه على عدم صحة نسبته إلى النبي ﷺ ومثالها :

١ - حديث : « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً .
وكان هذا الكذاب الخبيث الذي وضعه لم يعلم أن غير النبي لو صلى
عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد^(١٠١) .

٢ - حديث : « أيها مسلم قرأ خاتمة الكتاب أعطى من الأجر كأنها قرأ ثلاثة
القرآن وأعطي من الأجر كأنها تصدق على كل مؤمن ومؤمنة ومن قرأ
آل عمران أعطى بكل آية منها أماناً على جسر جهنم « وذكر ثواب قراءة
كل سورة إلى آخر سور القرآن .
والحديث كما يقول ابن الجوزي يدل على أنه موضوع فقد استنفذ السور
وذكر في كل واحدة ما يناسبها من الثواب بكلام ركيك في نهاية البرودة
لا يناسب كلام رسول الله ﷺ^(١٠٢) .

٣ - حديث : « لا تسبوا الديك فإنه صديقي وأنا صديقه وعدوه عدو
والذي بعثني بالحق لو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه
بالذهب والفضة فإنه ليطرد مدى صوته من الجن » .
وحديث : « من اخز ديكأ أبيض في داره لم يقربه شيطان ولا
السحرة »^(١٠٣) .
ولا شك أن ركاكة هذه الأحاديث وسماجتها هو أكبر دليل على أنها ليست
من كلام النبي ﷺ .

دعوى عنابة المحدثين بنقد السنن دون المتن :

بعد الجولة العلمية التي قمنا بها لبيان الجهد الذي بذله المحدثون في مجال
نقد المتن نستطيع القول بشكل قاطع جازم إنهم قاموا ببناء نظرية للنقد
الداخلي قائمة على أسس علمية دقيقة إلا أننا وجدنا من يحاول التقليل من
أهمية هذا الجهد ويشكك في دقة وسلامة المنهج الذي سلكه المحدثون لصيانة

السنة من خلال شبهة واهية تتركز حول دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن وسأاستعراض نماذج من أقوالهم تبين رأيهم في المنهج الذي اتبعه علماء الحديث في نقد الأحاديث .

يقول أحمد أمين موضحاً رأيه في منهج المحدثين :

(وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ولكنهم الحق يقال عنوا ب النقد للإسناد أكثر مما عنوا ب النقد المتن فقل أن نظرر منهم ب النقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه أو أن الحوادث التاريخية الثابتة متناقضية أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المأثور في تعبير النبي ﷺ أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده ب متون الفقه وهكذا . . ولم نظرر منهم في هذا الباب ب عشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصره على نقد الرجال)^(١٠٤) .

وبعد أن ذكر في كتابه ضحى الإسلام جهد المحدثين في نقد الإسناد قال (ولكنهم لم يتسعوا كثيراً في النقد الداخلي فلم يعرضوا المتن هل ينطبق على الواقع أم لا ولم يتعرضوا لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل على الوضع فلم يشكوا كثيراً في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية أو العلوية ولا درسوا دراسة وافية البيئة الاجتماعية في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وما طرأ عليها من خلاف ليعرفوا هل الحديث يتمشى مع البيئة التي حكى أنه قيل فيها أو لا ولم يدرسوا كثيراً بيئه الراوي الشخصية وما قد تحمله منها على الوضع)^(١٠٥) .

ويقول أبو رية : (والمحدثون لا يعنون بغلط المتن ويقولون متى صح السند صح المتن)^(١٠٦) ويرى محمد رشيد رضا أن الروايات لو انتقدت من

جهة فحوى متنها كما انتقدت من جهة سندتها لقضت المتون على كثير من الأسانيد^(١٠٧).

هذه أهم أقوال دعاء هذه الشبهة وهي أقوال متداعية تدحضها الأدلة الآتية:

١ - قرر علماء الحديث عدم التلازم بين صحة السند وصحة المتن وبالعكس أيضاً فإنه لا ترابط بين ضعف السند وضعف المتن فقد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة وقد يضعف السند ويصح المتن لوروده من طريق آخر وهذه القاعدة تتضح جلياً من أقوالهم .
يقول ابن الصلاح : قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاداً أو معللاً^(١٠٨).

وقال السخاوي : قد يصح السند أو يحسن لاستجحاح شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة^(١٠٩).
وقالوا أيضاً من وجد حديثاً بإسناد ضعيف فالأحوط أن يقول : إنه ضعيف بهذا الإسناد ولا يحکم بضعف المتن بمجرد ضعف الإسناد فقد يكون الحديث وارداً بإسناد آخر صحيح^(١١٠).

وهذه ليست مجرد أقوال نظرية بل وجدت طريقها إلى التطبيق .
روي الحاكم حديثاً ثم قال : هذا حديث رواهه أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن^(١١١) وهذا النسائي يروي حديث : « تسحروا فإن في السحور بركة » ويقول عقبه : هذا إسناده حسن وهو منكر^(١١٢).
وكذا فعل الذهبي عندما روى حديثاً ثم عقب عليه بقوله وهو مع نظافة إسناده حديث منكر جداً^(١١٣).

ويقول عن حديث آخر رواهه ثقات ونكارته بينة^(١١٤).
ومن دقة المحدثين أنهم قد يحكمون على الحديث بأنه (صحيح الإسناد)
وقد يقولون (صحيح) وبينهما فرق كبير فال الأول دون الثاني لأن الأول يشمل صحة السند فقط والثاني السند والمتن .

٢ - أن النقد الخارجي للأحاديث الذي عيب على المحدثين الاهتمام به ليس مقطوع الصلة عن النقد الداخلي بل يتصل به اتصالاً وثيقاً لأن إثبات ثقة الراوي ليس عملاً شكلياً بل مرتبط بالمتن وذلك أن الاستدلال على إتقان الراوي وضبطه لا يكون بمجرد ثبوت عدالته وصدقه بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات فإن وجدنا رواياته موافقة لرواياتهم ولو من حيث المعنى أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً وإن كثرت مخالفته لهم عرفنا اختلال ضبطه^(١١٥).

يقول المعلمي اليماني : من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وترجمهم وكتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها حديث منكر ، باطل ، موضوع ، شبه موضوع وكثيراً ما يقولون في الراوي يحدث بالمناقير ، عنده مناخير ، منكر الحديث ومن أمعن النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى ولما كان الأئمة قد رأعوا في توثيق الرواية النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنته مجروح أو خلل^(١١٦).

إذا الحكم على الراوي والتحقق من ضبطه سبile نقد متونه وفحص مروياته ولو تأملنا كتب الجرح والتعديل لوجدناها مليئة بأسماء أقوام طرحت مروياتهم من أجل نكارتها وبطلانها وذلك يوضح مدى عناية المحدثين ب النقد المتون والتفريق في سبب الضعف بين الإسناد والمتن .

٣ - اشترط المحدثون في تعريفهم للصحيح والحسن أن لا يكون شاذًا ولا معللاً وبيّنوا أن العلة والشذوذ تقدحان في المتن كما تقدحان في السند وهذا برهان جلي على أنهم قسموا الحديث بحسب النقد الداخلي والخارجي لا كما يزعم أحد أمين أنهم قسموه إلى صحيح وحسن وضعيف وإلى مرسل ومنقطع وشاذ وغير ذلك بحسب النقد الخارجي فقط^(١١٧).

٤ - أن نقد المتن سابق لنقد الإسناد فقد جاءت العناية به منذ قديم العهد برواية حديث النبي ﷺ كما أوضحت ذلك سابقًا عند الحديث عن نقد المتن عند الصحابة فالمناقشات التي كانت تدور بينهم لرد بعض الروايات لم يكن سببها ضعف الإسناد ولكن لأن هذه الروايات لم تتفق مع الثابت من القرآن والسنة والبدويات العقلية . أما الجرح والتعديل وظهور الإسناد فجاء في مرحلة تالية في أعقاب الفتنة كما قال ابن سيرين لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ^(١١٨) .

٥ - كثيراً ما يكتفي المحدثون بذكر حال الراوي دون التصريح بنقد المتن مع أن الطعن في الراوي كان لعنة في المتن ولكنهم يستغون عن بيان ذلك بقولهم منكر ونحوه أو الكلام في الراوي أو التنبية على خلل في السند كقولهم فلان لم يلق فلان ، ولم يسمع منه ، لم يذكر سباعاً ، اضطرب فيه ، لم يتابع عليه ، خالقه غيره يروي موقوفاً وهو أصح ^(١١٩) وغير ذلك من العبارات التي تدل على الاكتفاء بذلك عن التصريح بحال المتن .

٦ - وضع علماء الحديث قواعد ومعايير ينقد من خلالها متن الحديث دون النظر إلى سنته بيتهما سابقاً وهي ذاتها القواعد التي ادعى أ Ahmad أمين في مقالته السابقة أن المحدثين أغفلوها واستدركها هو عليهم قوله إنهم لم يتحققوا هل الحديث ينطبق على الواقع أم لا مردود عليه بأنهم جعلوا هذا من علامات الوضع في الحديث وردوا أحاديث كثيرة لذلك ك الحديث الباذنجان شفاء لكل داء ^(١٢٠) وحديث : عليكم بالعدس ^(١٢١) ، وأما أن الحوادث التاريخية تؤيده أو تكذبه فقد ذكروا ذلك من علامات الوضع أيضاً ومثلوا له بحديث وضع الجزية عن أهل خير ^(١٢٢) . كما استخدموه التاريخ لكشف كذب الرواية فأعرضوا عن روایات من ادعوا على شيوخ

بالسماع منهم أو بلاد زعموا أنهم ارتحلوا إليها ، كما اشترطوا ألا يكون المروي موافقاً لمذهب الراوي المتعصب الغال في تعصبه لذلك ردوا أحاديث غلاة الشيعة في علي وغلاة العثمانيين في عثمان والمعصين للأمويين في بني أمية والمعصين للعباسيين في بني العباس فهذا دليل على أنهم تنبهوا إلى أن الخلافات السياسية من أهم عوامل الوضع كذلك ردوا أحاديث كثيرة في الفقه للسبب نفسه مثل حديث : « المضمضة والاستنشاق ثلاثة فريضة للجنب^(١٢٣) » وحديث : « إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة^(١٢٤) » وهذا القاعدة تبطل ما قاله أحمد أمين من أن المحدثين لم يراعوا البواعث السياسية للوضع أو كون الحديث أشبه بشروط الفقه وقيوده .

وأما ما قاله من أنهم لم يتحققوا فيها نسب إلى النبي ﷺ هل يتفق مع البيئة التي قيل فيها أم لا فهذا الرعم غير صحيح فقد جعلوا ذلك من ضوابط نقد المتن وردوا من أجله أحاديث متعددة منها حديث دخول النبي ﷺ الحمام حيث رده العلماء بأنه لم يدخل حماماً قط وأن الحجاز في عصره لم تكن تعرف الحمامات^(١٢٥) ولم يغفلوا أيضاً البواعث النفسية التي تحمل على الوضع ولذلك ردوا أحاديث مثل حديث : « الهريرة تشد الظهر^(١٢٦) » فإن رواية كان من يصنع الهريرة وحديث : « معلموا صبيانكم شراركم^(١٢٧) » فإن راويه قاله لما دخل عليه ابنه يبكي وأخبره أن معلمه ضربه . نستنتج من هذا أن كل القواعد التي ذكرها أحمد أمين وزعم أن علماءنا لم يتنبهوا لها نصوا عليها وراعوها بل ذهبوا إلى أكثر مما ذكره من مقاييس ومعايير محكمة قائمة على الاستقراء والتتبع والفحص لا يستطيع الباحث المنصف إلا أن يعترف بقوتها وعمقها^(١٢٨) .

٧ - أن النقد عند علماء الحديث يمكن أن يطلق عليه نقد المروي بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سندًا أو متنًا فالسند والمتن

عند الناقلة جملة واحدة قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها فقد يخطئ الراوي في ذكر الاسم وقد يخطئ في عبارة التحمل أو الرفع أو الوقف أو الإرسال وقد يخطئ في المتن فيختصره اختصاراً يخل به أو ينقص منه ما حقه أن يكون فيه^(١٢٩).

الهوامش

- (١) لسان العرب ٤٢٥/٣ .
- (٢) التمييز ص/٨ .
- (٣) رواه البخاري كتاب : العلم - باب ما جاء في العلم وقوله تعالى : [وقل رب زدني علماً] ٤٢-٤١/١ .
- (٤) ١٤٨-١٤٩ ، ومسلم كتاب : العلم - باب السؤال عن أركان الإسلام ٤٢/١ .
- (٥) تذكرة الحفاظ ١/٢ والحديث رواه أبو داود كتاب : الفرائض - باب : في ميراث الجدة ١٢١/٣ .
- (٦) ابن ماجة كتاب : الفرائض - باب : في ميراث الجدة ٩٠٩/٢ .
- (٧) إملاص المرأة هو أن ترلق الجنين قبل وقت الولادة وكل ما زلت من اليد فقد ملص وأملص وأملصته أنا (النهاية ٤/٣٥٦) .
- (٨) الغرة : العبد نفسه أو الأمة وأصل الغرة البياض الذي يكون في وجه الفرس (النهاية ٣/٣٥٣) .
- (٩) رواه مسلم كتاب : القسامه - باب : صحة الإقرار بالقتل ... ١٣١١/٣ .
- (١٠) انظر تحفة الأحوذى ٣٥٧/٨ .
- (١١) انظر أقوال الأئمة في هذا في الكفاية في علم الرواية ص / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
- (١٢) انظر في هذا الموضوع مقدمة الم موضوعات ص/٣٥ - ٤٦ و مقدمة تزية الشريعة ص/١١-١٦ والستة ومكانتها في التشريع ص/٧٨-٨٩ .
- (١٣) رواه مسلم كتاب : الطلاق - باب : المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٨ - ١١١٩ ، أبو داود كتاب : الطلاق باب : من أنكر ذلك على فاطمة ٢/٢٨٨ والآية من سورة الطلاق آية : ١ .
- (١٤) رواه النسائي : كتاب : الطهارة باب : الوضوء مما غيرت النار ١/٨٧ .
- (١٥) سنن النسائي ٨٨/١ .
- (١٦) رواه البخاري كتاب : الأذان - باب : الأذان قبل الفجر ٢/١٠٤ .
- (١٧) سنن البيهقي ٣٨٢/١ .
- (١٨) تدريب الراوي ٤١/١ .
- (١٩) هذه التقسيمات مقتبسة من كتاب منهج النقد في علوم الحديث ص/٤٢٢ ، ٤٠٣ ، ٣٢١ .
- (٢٠) لسان العرب ٤٩٤/٣ .
- (٢١) تدريب الراوي ١/٢٣٥ .
- (٢٢) رواه الدارقطني كتاب : الصوم ١٨٩/٢ .
- (٢٣) بلوغ المرام ص / ٨٦ .
- (٢٤) رواه الترمذى كتاب : الصلاة - باب : الاضطجاع بعد ركعى الفجر ٤٧٦/٢ .
- (٢٥) انظر تدريب الراوي ١/٢٣٥ .
- (٢٦) لسان العرب ٢٦٩/٢ .

- (٢٧) الباعث الحيث ص / ٧٤ .
 (٢٨) تدريب الراوي ١ / ٢٧٠ .
 (٢٩) رواه البخاري كتاب : بده الوجه - باب : كيف كان بده الوجه إلى رسول الله ﷺ . ٢٢ / ١ .
 (٣٠) أخرجه البخاري كتاب : الرق - باب : العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده . ١٧٥ / ٥ .
 (٣١) الباعث الحيث ص / ٧٥ .
 (٣٢) المرجع السابق ص / ٧٤ .
 (٣٣) تدريب الراوي ١ / ٢٧٤ .
 (٣٤) لسان العرب ١ / ٦٨٥ .
 (٣٥) أصول الحديث ص / ٣٤٥ .
 (٣٦) رواه مسلم كتاب : الزكاة - باب : فضل إخفاء الصدقة . ٧١٥ / ٢ .
 (٣٧) رواه البخاري كتاب : الأذان - باب : من صل في المسجد يتضرر الصلاة وفضل المساجد . ١٤٣ / ٢ .
 (٣٨) رواه ابن حبان كتاب : الطهارة - باب : الاستطابة ٢ / ٤٩٦ - ٤٩٧ .
 (٣٩) رواه البخاري كتاب : الوضوء - باب : التبرز في البيوت ١ / ٢٥٠ .
 (٤٠) الباعث الحيث ص / ٨٩ - ٩٠ .
 (٤١) مقدمة ابن الصلاح ص / ٤٤ .
 (٤٢) رواه مسلم كتاب : الصلاة - باب : حجة من قال لا يجهر بالبسملة ١ / ٢٩٩ .
 (٤٣) تدريب الراوي ١ / ٢٦٧ .
 (٤٤) رواه مسلم كتاب : صلاة المسافرين وقصرها - باب : استحباب صلاة النافلة في بيته وجوائزها في المسجد ١ / ٥٣٩ - ٥٤٠ .
 (٤٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص / ١٤١ .
 (٤٦) روى البخاري أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة في كتاب : الصلاة - باب - الصلاة إلى العنزة ١ / ٥٧٥ .
 (٤٧) وانظر تدريب الراوي ٢ / ١٩٤ .
 (٤٨) معرفة علوم الحديث ص / ١١٢ .
 (٤٩) تدريب الراوي ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .
 (٥٠) رواه الترمذى كتاب : الدعوات - باب : ما يقول إذا قام من مجلسه ٩ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .
 (٥١) معرفة علوم الحديث ص / ١١٣ - ١١٤ .
 (٥٢) رواه مسلم كتاب : الصلاة - باب : حجة من قال لا يجهر بالبسملة ١ / ٢٩٩ .
 (٥٣) انظر تدريب الراوي ١ / ٢٥٧ .
 (٥٤) الكفاية ص / ٢٧٤ .
 (٥٥) نزهة النظر ص / ٧٦ .
 (٥٦) الباعث الحيث ص / ١٤٣ وانظر في هذا الموضوع الكفاية ٣٠٠ - ٣١٧ وتدريب الراوي ٢ / ٩٨ - ٩٩ .
 (٥٧) مقدمة ابن الصلاح ص / ١٠٥ - ١٠٦ .
 (٥٨) انظر الروايات عن الصحابة في الكفاية ص / ٣١٠ - ٣١١ .

- (٥٧) مقدمة ابن الصلاح ص / ١٠٦ .
- (٥٨) الباعث الحيث ص / ١٤٤ .
- (٥٩) رواه البيهقي كتاب : الصيام - باب : الأيام التي نهي عن صومها ٤ / ٢٩٨ .
- (٦٠) رواه مسلم كتاب : الطهارة - باب : حكم ولوغ الكلب ١ / ٢٣٤ .
- (٦١) رواه مسلم كتاب : المساجد وموضع الصلاة ١ / ٣٧١ .
- (٦٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص / ٤٠ ، ٤١ وفتح المغيث ١ / ٢١٣ - ٢١٨ .
- (٦٣) الكفاية ص / ٦٠٦ .
- (٦٤) المرجع السابق ص / ٦٠٨ .
- (٦٥) الموضوعات ١ / ١٠٦ .
- (٦٦) النار المنيف ص ٤٣ ، ٤٤ .
- (٦٧) رواه مسلم كتاب : صفة القيمة والجنة والنار - باب : ابتداء الخلق وخلق آدم - ٢١٤٩ / ٤ - ٢١٥٠ .
- (٦٨) سورة الأعراف الآية / ٥٤ .
- (٦٩) سورة هود الآية / ٧ .
- (٧٠) قال البخاري في التاريخ الكبير ٤ / ١٣٣ وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح .
- (٧١) الأسرار المرفوعة ص ٢١٣ - ٢١٤ والأية من سورة النساء ٤٨ .
- (٧٢) الموضوعات ٣ / ١١١ والأية من سورة الأنعام الآية ١٦٤ .
- (٧٣) سورة النجم الآية / ٣٩ .
- (٧٤) سورة الأنعام الآية / ١٦٤ .
- (٧٥) رواه أبو داود كتاب : السنة - باب : في ذراري المشركين ٤ / ٢٣٠ .
- (٧٦) رواه أحمد ٣ / ٤٧٨ .
- (٧٧) سورة التكوير الآية ٨ ، ٩ . وسبق إلى نقد الحديث الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه المدخل لدراسة السنة ص / ١٢١ .
- (٧٨) أورده ابن حجر في الفتح وضعف إسناده ١٠ / ٥٦٣ .
- (٧٩) رواه البخاري كتاب : الأدب - باب : ما يدعى الناس بآياتهم ١٠ / ٦٥٣ .
- (٨٠) الكامل ١ / ٣٣٦ .
- (٨١) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣ / ٦٧ .
- (٨٢) المرجع السابق ٣ / ٦٧ .
- (٨٣) انظر فتح الباري ٥ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .
- (٨٤) سنن الترمذى - تحفة الأحوذى - ٩١ / ١٠ - ٩٢ .
- (٨٥) انظر تحفة الأحوذى ١٠ / ٩٣ .
- (٨٦) رواه البخاري كتاب : الرق - باب : العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ٥ / ١٧٥ .
- (٨٧) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٣٥ .
- (٨٨) النار المنيف ص / ١٠٢ - ١٠٥ .

- (٨٩) رواه الحاكم في المستدرك ١١٢/٣ وسكت عنه وحكم النهي ببطلانه ثم قال : لعل السمع أخطأ فيكون أمير المؤمنين قال عبد الله ولي سبع سنين لم يضبط الرواية ما سمع .
- (٩٠) الموضوعات ٣٤٢/١ .
- (٩١) المنار المنيف ص / ٦١ والموضوعات ص / ١٥٥ - ١٥٧ .
- (٩٢) السلسلة الضعيفة حديث رقم ٢ .
- (٩٣) الموضوعات ١/ ٣٧٢ .
- (٩٤) الموضوعات ١/ ٣٧٣ .
- (٩٥) المنار المنيف ص / ٥٤ - ٥٢ .
- (٩٦) المرجع السابق ص / ٥١ .
- (٩٧) المقاصد الحسنة حديث رقم ١١١١ .
- (٩٨) وذلك في قوله تعالى : « اتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير » من الآية ٦١ من سورة البقرة .
- (٩٩) المنار المنيف ص / ٥٢ ، ٥١ .
- (١٠٠) المنار المنيف ص / ٥١ ، الطب النبوي ص / ٢٢٤ .
- (١٠١) المنار المنيف ص / ٥٠ .
- (١٠٢) الموضوعات ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (١٠٣) الفوائد المجموعة ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (١٠٤) فجر الإسلام ص / ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (١٠٥) ضحى الإسلام ٢ / ١٣٠ .
- (١٠٦) أضواء على السنة المحمدية ص / ٢٥٨ .
- (١٠٧) تفسير المنار ٣ / ١٤١ .
- (١٠٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ .
- (١٠٩) فتح المغثث ٩٠/١ .
- (١١٠) الباعث الحيث ص ٩٠ .
- (١١١) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٢٠ .
- (١١٢) انظر سنن النسائي كتاب : الصوم - باب : الحث على السحور ٤/١١٦ .
- (١١٣) انظر ميزان الاعتدال ٢/٢١٣ .
- (١١٤) المرجع السابق ١/ ٦٢١ .
- (١١٥) انظر مقدمة صحيح مسلم ص ٥٦ - ٥٧ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .
- (١١٦) الأنوار الكاشفة ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .
- (١١٧) انظر ضحى الإسلام ٢/ ١٣٠ .
- (١١٨) مقدمة صحيح مسلم ص ٨٤ .
- (١١٩) انظر الأنوار الكاشفة ص / ٢٦٤ .
- (١٢٠) انظر المنار المنيف ص / ٥١ .

- ١٢١) المرجع السابق ص / ٥١ .
- ١٢٢) المرجع السابق ص / ١٠٣ - ١٠٥ .
- ١٢٣) انظر الم الموضوعات ٨١/٢ .
- ١٢٤) المرجع السابق ٧٦/٢ .
- ١٢٥) الم الموضوعات ٨١/١ .
- ١٢٦) انظر المنار المنيف ص / ٦٤ .
- ١٢٧) انظر تدريب الراوي ص / ٣٧٧ .
- ١٢٨) انظر في هذا الموضوع السنة و مكانتها في التشريع ص / ٢٧٣ - ٢٧٥ .
- ١٢٩) الفكر المنهجي عند المحدثين ص ١٠٨ .

المراجع

- ١ - أصول الحديث - الدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر - بيروت -
لبنان - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢ - أصوات على السنة المحمدية - محمود أبو رية - دار المعارف - القاهرة -
١٩٨٠ م .
- ٣ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - علي بن سلطان القاري - تحقيق
محمد الصباغ - دار الأمانة ومؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ١٣٩١ هـ -
١٩٧١ م .
- ٤ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أصوات على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة
- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي البهائى - عالم الكتب - بيروت -
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٥ - الباقي الحيث شرح اختصار علوم الحديث - أحمد محمد شاكر - مكتبة
ومطبعة محمد علي صبيح - الأزهر - الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) .
- ٦ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - صححه
وعلق عليه محمد حامد الفقي ، دار ومكتبة الملال - بيروت - الطبعة الأولى
١٩٨٥ م .
- ٧ - التاريخ الكبير - محمد بن إسماعيل البخاري - مطبعة جمعية دائرة المعارف
العثمانية - الطبعة الأولى ١٣٦١ هـ .
- ٨ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى - محمد بن عبد الرحمن المباركفورى -
صححه وراجع أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر - الطبعة
الثالثة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٩ - تدريب الراوى في شرح تقريب التوادى - جلال الدين عبد الرحمن
السيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٠ - تذكرة الحفاظ - شمس الدين الذهبي - دار الفكر (بدون تاريخ) .

- ١١ - تفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار - محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
- ١٢ - التمييز - الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - من سلسلة مطبوعات جامعة الرياض رقم ١٧ - ١٣٩٥ هـ .
- ١٣ - تنزية الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنية الموضوعة - علي بن محمد الكناني - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٤ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى للطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٥ - سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث - مراجعة وتعليق محمد محبي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - (بدون تاريخ) .
- ١٦ - سنن ابن ماجه للحافظ عبد الله بن محمد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
- ١٧ - سنن الدارقطني - علي بن محمد الدارقطني - تحقيق عبد الله هاشم المدنى - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - (بدون تاريخ) .
- ١٨ - السنن الكبرى - أحمد بن علي بن الحسين البهقى - دار المعرفة - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ .
- ١٩ - سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي - مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٢٠ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي الدكتور مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢١ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢٢ - صحيح مسلم بشرح النووي يحيى بن شرف النووي - المطبعة المصرية ومكتبتها - (بدون تاريخ) .

- ٢٣ - ضحى الإسلام - أحمد أمين - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة العاشرة - (بدون تاريخ) .
- ٢٤ - الضعفاء الكبير - محمد بن عمرو العقيلي - تحقيق عبد المعطي فلعيجي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (بدون تاريخ) .
- ٢٥ - الطب النبوي - ابن قيم الجوزي - دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان - (بدون تاريخ) .
- ٢٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الفكر - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
- ٢٧ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث - محمد بن عبد الرحمن السخاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٨ - فجر الإسلام - أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الرابعة عشر ١٩٨٦ م .
- ٢٩ - الفكر المنهجي عند المحدثين - الدكتور همام عبد الرحمن سعيد - سلسلة كتاب الأمة تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر - رقم ١٦ - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ٣٠ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - محمد بن علي الشوكاني - تحقيق عبد الرحمن المعلمي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣١ - الكامل في ضعفاء الرجال - عبد الله بن عدي الجرجاني - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣٢ - الكفاية في علم الرواية - أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي - دار الكتب الحديقة - القاهرة - ومكتبة المثنى ببغداد - الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
- ٣٣ - لسان العرب - جمال الدين محمد بن منظور - دار صادر - بيروت (بدون تاريخ) .
- ٣٤ - المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .

- ٣٥ - المدخل لدراسة السنة - الدكتور يوسف القرضاوي - مكتبة المدارس -
الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ .
- ٣٦ - المستدرک على الصحيحين - الإمام الحاکم عبد الله بن محمد النیسابوری -
دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - (بدون تاريخ) .
- ٣٧ - معرفة علوم الحديث - الإمام الحاکم عبد الله بن محمد النیسابوری - دار
الكتب العلمية - الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٣٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة - محمد عبد
الرحمن السخاوي - صححه عبد الله محمد الصديق - دار الكتب العلمية
- بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ .
- ٣٩ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - عثمان بن عبد الرحمن الشهري -
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٤٠ - المنار المنیف في الصحيح والضعیف - ابن القیم الجوزی - تحقيق عبد
الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الأولى
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .
- ٤١ - منهج النقد في علوم الحديث - الدكتور نور الدين عتر - دار الفكر -
سوریة - دمشق - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م - الطبعة الثالثة ١٩٨١ م .
- ٤٢ - الموضوعات - عبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان -
دار الفكر - الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م .
- ٤٣ - میزان الإعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد الذهبي - دار المعرفة -
بيروت - لبنان (بدون تاريخ) .
- ٤٤ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تعلیق
وشرح صلاح محمد عویضة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة
الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ .
- ٤٥ - النهاية في غریب الحديث والأثر لابن الأثیر - المکتبة العلمیة - بيروت -
لبنان (بدون تاريخ) .